

بسم الله الرحمن الرحيم



وزارة العدل

نشرة وزارة العدل الإخبارية



حضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

العموش: نسعى لترسيخ مصداقية القضاء وتقصير أمد التقاضي

قال وزير العدل الدكتور إبراهيم العموش أن وزارته ستستمر في تأدية دورها كمؤسسة مبادرة وفاعلة في تعزيز استقلالية القضاء وسيادة القانون لتحقيق العدالة الناجزة للمساهمة وبالتعاون مع المجلس القضائي في تهيئة بيئة قضائية وقانونية كفؤة وعادلة لحماية الحقوق وتعزيز مبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص وتطوير الجهاز القضائي، ورسم السياسات والأطر التشريعية العصرية، وتمتين الروابط مع الجهات المحلية والدولية المعنية بعملية التقاضي والمساندة القانونية. وأضاف خلال لقائه الصحفيين يوم الثلاثاء ٢٠١١/٧/٥ أن الوزارة ستعمل ضمن اختصاصها وبالتعاون مع المجلس القضائي على إرساء نهج مؤسسي قادر على الحصول على ثقة المواطن، وترسيخ مصداقية القضاء بالاستناد إلى إستراتيجية تطوير القضاء التي أطلقت برعاية ملكية سامية العام الماضي وهدفت إلى رفع سوية الجهاز القضائي وتقصير أمد التقاضي وتعزيز جودة العمل بشكل عام.

وأكد أن وزارة العدل مهمتها تهيئة البيئة القضائية وتوفير الإمكانيات الفنية والكوادر البشرية اللازمة لممارسة العمل القضائي وهي بذلك تقوم بدور تكاملي مع المجلس القضائي يبقي دائما على مسافة فاصلة بين أهداف الوزارة ومهامها وبين جوهر العمل القضائي.

وقال وزير العدل أن المعهد القضائي سيكون أولوية في عملية التطوير والتحديث للمضي في تأدية عمله في مجال التدريب بشقيه الإعدادي والمستمر وعقد الدورات القانونية للقضاة وتأكيد دوره الإقليمي باعتباره احد أفضل المراكز المؤهلة إقليميا للتدريب القضائي.

وأضاف نتطلع إلى تعزيز ثقة المواطنين بدور النيابة العامة والمدعين العامين في متابعة وملاحقة أية خروقات قانونية باعتبار أن النيابة العامة خصم نزيه يسعى إلى الحقيقة و يتولى مهمة إثبات براءة أو إدانة أي شخص أو جهة في مختلف القضايا .

وأعرب عن أمله في أن تتمكن الوزارة من انجاز أهدافها الموضوعة في إستراتيجية تطوير القضاء التي تنتهي العام المقبل والتي سيتبعها إطلاق إستراتيجية جديدة مكملة لما سبقها حيث أن عملية التطوير والتحديث مستمرة ولا تتوقف.

العموش يؤكد أهمية تعزيز الثقة بدور النيابة العامة في ملاحقة الخروقات القانونية

أكد وزير العدل إبراهيم العموش أهمية تعزيز ثقة المواطنين بدور النيابة العامة والمدعين العامين في متابعة وملاحقة أية خروقات قانونية، باعتبار أن النيابة العامة خصم نزيه يسعى الى الحقيقة ويتولى مهمة إثبات براءة أو إدانة أي شخص أو جهة في مختلف القضايا .

وأضاف العموش في تصريحات صحافية يوم الثلاثاء ٢٠١١/٧/٥، استمرارية الوزارة في تأدية دورها كمؤسسة مبادرة وفاعلة في تعزيز استقلالية القضاء وسيادة القانون لتحقيق العدالة الناجزة، للمساهمة وبالتعاون مع المجلس القضائي في تهيئة بيئة قضائية وقانونية كفوة وعادلة لحماية الحقوق وتعزيز مبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص وتطوير الجهاز القضائي، ورسم السياسات والأطر التشريعية العصرية، وتمتين الروابط مع الجهات المحلية والدولية المعنية بعملية التقاضي والمساندة القانونية.

وشدد العموش على مهمة الوزارة في تهيئة البيئة القضائية وتوفير الإمكانيات الفنية والكوادر البشرية اللازمة لممارسة العمل القضائي، والقيام بدور تكاملي مع المجلس القضائي يبقي دائما على مسافة فاصلة بين أهداف الوزارة ومهامها وبين جوهر العمل القضائي.

وبين العموش أن الوزارة ستعمل ضمن اختصاصها وبالتعاون مع المجلس

القضائي على إرساء نهج مؤسسي قادر على الحصول على ثقة المواطن، وترسيخ مصداقية القضاء بالاستناد إلى استراتيجيات تطوير القضاء التي أطلقت برعاية ملكية سامية العام الماضي وهدفت إلى رفع سوية الجهاز القضائي وتقصير أمد التقاضي وتعزيز جودة العمل بشكل عام. وقال العموش إن للمعهد القضائي أولوية في عملية التطوير والتحديث للمضي في تأدية عمله في مجال التدريب بشقيه الإعدادي والمستمر وعقد الدورات القانونية للقضاة وتأكيد دوره الإقليمي باعتباره أحد أفضل المراكز المؤهلة إقليمياً للتدريب القضائي . وتمنى العموش أن تتمكن الوزارة من إنجاز أهدافها الموضوعة في استراتيجية تطوير القضاء التي تنتهي العام المقبل والتي سيتبعها إطلاق استراتيجية جديدة مكملة لما سبقها، حيث إن عملية التطوير والتحديث مستمرة ولا تتوقف.

قانونية النواب) تنسب بتوسيع قاعدة المشمولين بالعفو العام

أقرت اللجنة القانونية النيابية القانون المؤقت رقم ١٠ لسنة ٢٠١١ قانون العفو العام في الاجتماع الذي عقده يوم الأربعاء ٦/٧/٢٠١١ برئاسة النائب عبد الكريم الدغمي بحضور وزير العدل إبراهيم العموش ورئيس ديوان التشريع والرأي الدكتور احمد زيادات. وقال الدغمي إن اللجنة أقرت القانون المؤقت كما جاء من الحكومة مع إجراء التعديلات الأزمة في بعض الأحكام وقد قامت اللجنة بالتنسيق إلى مجلس النواب بتوسيع قاعدة المشمولين بالعفو العام في بعض الجرائم. وأضاف الدغمي إن اللجنة أوصت الحكومة بشمول إعفاء ما مقداره ١٠٠ بالمئة من الغرامات المترتبة على مخالفة أحكام قانون الجمارك وقانون الضريبة العامة على المبيعات إذا تم دفع المبلغ الأصلي قبل نهاية ٢٠١١/١٢/٣١ وتخفيض العقوبات الجنائية والجنحوية كافة ممن لم يشملهم هذا القانون إلى نصف المدة

بالإضافة إلى توصية الحكومة بمراعاة الأوضاع الصحية لكبار السن وذوي القضايا البسيطة في بعض الجرائم التي لم يشملها العفو العام من خلال تفعيل لجنة العفو الخاص الحكومية.

كذلك واصلت اللجنة الإدارية النيابية مناقشة مشروع قانون البلديات لسنة ٢٠١١ في الاجتماع الذي عقده أمس برئاسة النائب مرزوق الدعجة وحضور وزير البلديات حازم قشوع.

وقال الدعجة أن اللجنة أدخلت عددا من التعديلات على العديد من مواد القانون التي رأت اللجنة أنها تحقق المصالح الوطنية وتضمن حقوق المواطنين والعدالة لمختلف شرائح المجتمع.

وبين انه تم الوقوف مطولا عند المادة الخامسة من المشروع المتعلقة بدمج وفصل البلديات ولا سيما التي تم دمجها أو فصلها قبل عام ٢٠٠١ إذ استمعت اللجنة إلى العديد من الاقتراحات حيال هذه المادة مؤكدا أن أعضاء اللجنة مهتمون بان يتم توسيع المشاركة في صنع القرار وتحقيق العدالة وزيادة الخدمات لمحافظات المملكة كافة.

من جهة أخرى ناقشت لجنة التربية والثقافة والشباب القانون المؤقت رقم ١٧ لسنة ٢٠١٠ القانون المعدل لقانون التعليم العالي والبحث العلمي والقانون المؤقت رقم ١٦ لسنة ٢٠١٠ القانون المعدل لقانون الجامعات الأردنية في الاجتماع الذي عقده أمس برئاسة النائب الدكتور نضال القطامين وحضور وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور وجيه عويس.

وقال النائب القطامين أن اللجنة أقرت في اجتماعها بعض مواد القانونين المؤقتين بعد إجراء التعديلات اللازمة عليها.

وبين أن اللجنة ناقشت كلا القانونين بشكل متلازم من اجل إيجاد قوانين تخدم التعليم العالي والبحث العلمي والجامعات بكلا القطاعين العام والخاص. وأضاف أن اللجنة ستواصل مناقشة وإقرار ما تبقى من مواد القانونين المؤقتين في اجتماعاتها اللاحقة .

العموش: نحرص على تسخير التقنية الحديثة لتسريع إجراءات المحاكم



عبر وزير العدل الدكتور إبراهيم العموش عن أمله بان يسهم قانون العفو العام في تخفيف العبء القضائي على المحاكم، مشيدا بالمستوى المتقدم الذي وصل إليه القضاء في الأردن بفضل الرعاية الملكية المستمرة لهذا المرفق الهام. وأكد العموش خلال تفقده الأقسام الإدارية في محكمة بداية عمان يوم الاثنين ٢٠١١/٧/١١، حرص الوزارة على تسخير كافة الوسائل التقنية الحديثة لتسريع إجراءات المحاكم وتحقيق العدالة الناجزة وتقديم كافة أنواع الدعم اللوجستي للمحاكم وتوفير الكوادر البشرية واللوازم الفنية ضمن الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة. وقال العموش أن واقع المحاكم في الأردن يثبت نجاح وزارة العدل بالتعاون والتنسيق مع المجلس القضائي في تحقيق قفزات نوعية وكمية مهمة تعزز ثقة المواطنين بدور القضاء وتقدم خدمة نوعية متميزة وتحقق الأهداف الوطنية الواردة في كتب التكليف السامي للحكومات المتعاقبة من القضاء. وبحث العموش مع رئيس محكمة بداية عمان القاضي أحمد جمالية أهم المعوقات والنواقص التي تواجه عمل المحكمة حيث طالب جمالية برفد المحكمة بعدد إضافي من موظفي الطباعة والمراسلين والمحضرين مستعرضا بعض النصوص التشريعية التي من شأن تعديلها اختصار أمد التقاضي وتسريع إجراءات

المحاكمة.

واستمع العموش خلال تجوله في إدارة الدعوى المدنية وإدارة الوساطة القضائية ودائرة كاتب العدل إلى ملاحظات عدد من الموظفين والمواطنين واقتراحاتهم لرفع سوية العمل في هذه الأقسام.

من جهة ثانية أدى ١٤٠ محاميا جديدا القسم القانوني بحضور وزير العدل د. إبراهيم العموش ونقيب المحامين مازن ارشيدات وعدد من أعضاء مجلس النقابة.

وقال العموش إن المحامين شركاء للقضاء ومن واجبهم حماية العدالة ونشر الثقافة الحقوقية التي تأتي بمقدمة أعمال الوزارة، مؤكدا أهمية الدور الذي يلعبه المحامون بإنجاز العدالة، وتقديم المساعدة القانونية لمحتاجيها بما يشكل دورا تكامليا للدور الذي يتولاه القضاء.

نسبة الفصل بمحاكم البداية ٩٥ بالمائة

فصلت محاكم البداية في مختلف محافظات المملكة منذ بداية العام الحالي وحتى الآن بـ ٢٦٨٣ قضية، فيما بلغ عدد القضايا الواردة إليها ٢٨٣٦ ويليغ معدل الفصل نحو ٩٥ بالمائة.

وبلغ مجموع القضايا المدورة وفق إحصائية لوزارة العدل نشرتها يوم الثلاثاء ٢٠١١/٧/١٩ خلال سنوات سابقة وتلك التي دورت هذا العام ١٧٧١ قضية. وبينت الإحصائية أن محكمة بداية جرش احتلت المرتبة الأولى بنسبة الفصل والتي وصلت إلى ٤٠ر ١٣٠ بالمائة فقد فصلت بـ ٦٠ قضية فيما ورد إليها منذ بداية العام الحالي ٤٦ قضية .

واحتلت بداية جنوب شرق عمان المرتبة الثانية بنسبة فصل بلغت ١٢٤ر ١٢٤ بالمائة فقد فصلت بـ ١٥٧ قضية في حين ورد إليها ١٢٦، تلتها السلط في المرتبة الثالثة بنسبة بلغت ١٠٧ر ١٠٧ بالمائة فقد فصلت بـ ١١٥ قضية فيما ورد إليها ١٠٧ قضايا، ثم الزرقاء في المرتبة الرابعة لتبلغ نسبة الفصل ٢ر ١٠٦

بالمائة فقد ورد إليها ١١٣ قضية وفصلت بـ ١٢٠ قضية، وتلا ذلك محكمة بداية عمان فقد بلغت نسبة الفصل في القضايا الواردة إليها ١٠٤٣٣ بالمائة فقد ورد إليها ٧٣٨ قضية وفصلت بـ ٧٧٠ قضية وليهبط عدد القضايا المدورة من سنوات سابقة من ٤٧٠ إلى ٤٣٨ قضية.

الأردن وفرنسا يوقعان اتفاقيتين في إطار التعاون القضائي

وقع الأردن وفرنسا اتفاقيتين في إطار التعاون القانوني والقضائي القائم بين البلدين الصديقين خلال الزيارة التي قام بها وزير العدل الدكتور إبراهيم العموش إلى باريس في الفترة مابين ١٩-٢٣/٧/٢٠١١، بدعوة من نظيره الفرنسي حارس أختام الجمهورية وزير العدل والحريات ميشيل ميرسييه.

وقال وزير العدل أن البلدين يلتزمان بموجب الاتفاقية الأولى بتبادل تسليم المطلوبين والملاحقين في الجرائم الجزائية المعاقب عليها بعقوبات سالبة للحرية، حيث تهدف هذه الاتفاقية إلى توفير التعاون الفعال في كبح الجريمة من خلال تبادل تسليم المجرمين بما يتوافق مع المبادئ الدستورية لكلا البلدين.

أما الاتفاقية الثانية والمتعلقة بالمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجزائية فتهدف وفق العموش إلى تطوير التعاون الثنائي في مجال المساعدة القضائية بالمسائل الجزائية من أجل منع ومكافحة الجريمة بطريقة تحمي حقوق ومصالح مواطني البلدين وتمتين أواصر العلاقات والتعاون بين البلدين.

وبحسب العموش فإن الاتفاقيتين ستدخلان حيز النفاذ بعد استكمال الإجراءات الدستورية اللازمة للمصادقة عليهما.

وكان وزير العدل أجرى محادثات مع عدد من المسؤولين القضائيين والقانونيين في فرنسا تناولت سبل تعزيز العلاقات الثنائية وتعزيزها بما يمكن الأردن من استغلال الخبرات الفرنسية والإفادة منها في المجال القانوني والقضائي.

ورافق العموش الذي عاد إلى عمان يوم السبت ٢٣/٧/٢٠١١ مدير التعاون الدولي في الوزارة القاضي عمار الحسيني.

العموش : توجه لنقل الإشراف على مراكز الإصلاح والتأهيل من «الداخلية» إلى العدل



قال وزير العدل الدكتور إبراهيم العموش أن الخدمات التي تقدم لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل تشهد تطوراً ملموساً على جميع الصعد، مشيداً بالمعايير التي تطبق في مركز إصلاح الموقر من خدمات ومرافق تضاهي أفضل المعايير الدولية.

وأضاف العموش خلال جولة قام بها إلى مركز إصلاح وتأهيل الموقر ١ يوم الاثنين ٢٥/٧/٢٠١١، أن الخدمات التي تقدم إلى نزلاء هذه المراكز تضاهي مثيلاتها في الدول المتقدمة، منوهاً بوجود توجه لنقل الإشراف على مراكز الإصلاح والتأهيل من وزارة الداخلية إلى وزارة العدل، إلا أن ذلك سيدخل ضمن الخطط طويلة الأمد للوزارة، كون هذه المسألة تتطلب إجراءات تشريعية وتنفيذية وفق مراحل زمنية تتيح لوزارة العدل إعداد التشريعات اللازمة وتمكنها من تأهيل كوادرها للتصدي لهذه المهمة، مضيفاً أن الوزارة تسعى للاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال قبل السير بالخطوات التنفيذية اللازمة

لإتمام هذا التوجه.

وأشاد العموش بالجهود التي تبذلها إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل في مديرية الأمن العام لتعزيز التواصل مع مؤسسات المجتمع المدني والهيئات الرسمية مع نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل للاطلاع على واقعهم، مشيراً إلى أن إدارة المراكز تعمل على تنفيذ قرارات المحاكم والنيابة العامة وفق ما ورد بتلك القرارات.

وأكد العموش ضرورة عدم قبول مراكز الإصلاح والتأهيل لمذكرات التنفيذ والإحكام الصادرة عن المدعين العامين إذا لم تتضمن المادة القانونية الصادرة حكم الحبس بموجبها أو لم تكن مكتملة البيانات، منوهاً بأن هذه الجولات تهدف إلى التحقق من أن سجلات مراكز الإصلاح والتأهيل تتم بصورة منظمة وعدم وجود أي نزيل فيها بصورة تخالف القانون، والتحقق من تنفيذ قرارات المحاكم والنيابة العامة وفق ما ورد فيها، إضافة إلى التأكد من عدم تشغيل أي نزيل لم يقض الحكم الصادر بحقه بتشغيله إلا إذا كان التشغيل بقصد التأهيل.

وأضاف العموش أن وزارة العدل تعمل وباستمرار على دراسة القوانين الخاصة بمراكز الإصلاح والتأهيل للنهوض بمستواها، مشيراً إلى وجود وحدة خاصة في وزارة العدل تعنى بهذه المراكز والتي قامت خلال العام الماضي بتنفيذ عدد كبير من الزيارات لمراكز الإصلاح والتأهيل، حيث يقوم باحثون قانونيون مؤهلون بأعداد تقارير دورية ومنتظمة عن أوضاع هذه المراكز ومعالجة الملاحظات التي يسجلها أعضاء هذه الوحدة بالتنسيق مع الجهات المعنية.

وقال مساعد مدير الأمن العام للشرطة القضائية العميد محمد الزواهره إن فلسفة مديرية الأمن العام في مجال مراكز الإصلاح والتأهيل تتبع أولاً وأخيراً من التوجيهات الملكية السامية بضرورة احترام حقوق الإنسان وتستند إلى تعيين قوى بشرية مؤهلة ومدربة للتعامل مع النزلاء، مشيراً إلى أن المديرية ومن خلال إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل تحرص على تأهيل مرتبات هذه المراكز من خلال إكسابهم أعلى المهارات للتواصل مع النزلاء وبالتعاون مع الأخصائيين الاجتماعيين وكل من له علاقة في هذا المجال.

وأشار إلى أن مديرية الأمن العام تتعاون بشفافية مع كافة مؤسسات المجتمع المدني الجادة للاطلاع على حقوق الإنسان في مراكز الإصلاح والتأهيل، لافتاً إلى أن هناك برامج خاصة لمساعدة ذوي النزلاء الفقراء وذلك من خلال تقديم المعونات المادية لهم خاصة ونحن مقبلون على شهر رمضان الفضيل وبالتعاون مع مؤسسات المجتمع المحلي.

من جانبه، أشار مدير إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل العميد الدكتور وضاح الحمود إلى أن الإدارة تسير قدماً في برامجها الإصلاحية الموجهة للنزلاء وفي كافة المجالات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية وذلك للخروج بهم أفراداً عاملين منتجين بعد انتهاء مدة محكوميتهم.

الانتهاء من مسودة أسس المشمولين بالعفو الخاص

تبدأ اللجنة المكلفة بدراسة موضوع العفو الخاص عملها فور إقرار قانون العفو العام ضمن القنوات الدستورية بصيغته النهائية ونشره في الجريدة الرسمية. وقال وزير العدل الدكتور إبراهيم العموش أن اللجنة الفنية فرغت من وضع مسودة أسس المشمولين بالعفو الخاص.

ولفت في تصريح لوكالة الأنباء الأردنية (بترا) يوم الأحد ٢٠١١/٧/٣١ إلى أن هذه الأسس ستعرض على مجلس الوزراء لإقرارها وتعديلها بما يتناسب مع أحكام قانون العفو العام تمهيداً للبدء في تطبيقها على الموقوفين والمحكومين الذين لم يشملهم قانون العفو العام والذين تنطبق عليهم الأسس الجديدة. وبين العموش أنه سيتم تنفيذ زيارات ميدانية إلى مراكز الإصلاح والتأهيل لتحديد الحالات المستفيدة من العفو الخاص، مؤكداً أنه لا حاجة لتقديم طلب (عفو خاص) من قبل ذوي المحكومين والموقوفين، حيث سيتم تطبيق الأسس بشفافية وعدالة على كافة نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل سواء من تقدم منهم بطلب أو

لم يتم بذلك.

وحول توقيت البدء بتنفيذ العفو الخاص قال العموش أن الموضوع رهن بإقرار قانون العفو العام ونشره في الجريدة الرسمية واستكمال إقرار الأسس ودراسة الحالات التي تنطبق عليها، مشيراً إلى أنه لا يوجد موعد دقيق يمكن تحديده لإتمام ذلك.

البدء بتطبيق أسس العفو الخاص قبل نهاية الشهر

قال وزير العدل الدكتور إبراهيم العموش أنه سيتم مراجعة أسس شمول المحكومين والموقوفين بالعفو الخاص وذلك في أعقاب إقرار قانون العفو العام من قبل مجلس الأمة.

وأضاف العموش لـ"الدستور" أنه سيصار بعد نشر القانون في الجريدة الرسمية، مراجعة الأسس وعرضها على مجلس الوزراء والبدء بتطبيقها بعد إقرارها، ضمن شروط معينة تشمل برامج محددة تشمل زيارات ميدانية للإطلاع على أحوال النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل ممن تشملهم شروط العفو الخاص. ومن المتوقع أن يصدر القانون المؤقت للعفو العام في عدد الجريدة الرسمية الذي يصدر عادة منتصف الشهر حيث سيتم البدء بتطبيق أسس العفو الخاص قبل نهاية الشهر الحالي.

يذكر أن مسودة أسس شمول المحكومين والموقوفين بالعفو الخاص التي وضعتها لجنة فنية شاركت فيها وزارة العدل وقضاة والأمن العام خلصت إلى وضع معايير تتعلق بالوضع الصحي للنزلاء والعمر والتاريخ الجرمي تمهيداً لتطبيقها على الموقوفين والمحكومين.

السعودية تختار النموذج القانوني والقضائي الأردني لبناء أجهزتها القضائية



قال المفتش القضائي للمجلس الأعلى للقضاء في السعودية الشيخ سعد الحقباني أن المملكة اختارت النموذج القانوني والقضائي الأردني لبناء الأجهزة القضائية في السعودية نظرا لما يتمتع به الأردن من سمعة طيبة في هذا المجال. وأضاف في تصريح لوكالة الأنباء الأردنية (بترا) على هامش زيارة وفد قضائي سعودي إلى الأردن يوم الأحد ٢٦/٩/٢٠١١ أن السعودية تعيش نقلة نوعية جديدة في الجانب القضائي بتوجيه من خادم الحرمين الشريفين، تستهدف تطوير القضاء بما في ذلك دوائر التنفيذ التي تأتي هذه الزيارة للإطلاع عليها في الأردن.

وأضاف لقد تم اختيار الأردن كمكان لعقد ورشات العمل كونها دولة متميزة في الجانبين القانوني والقضائي وبهدف تبادل الخبرات بين الجهات المسؤولة في المملكتين الشقيقتين.

وأكد الشيخ الحقباني ان الهدف الأول من الزيارة تهيئة بيئة مناسبة لأعضاء ورشة العمل السعودي في قواعد التنفيذ وهندسة الإجراءات التنفيذية، وزيارة الجهات المختصة في المملكة لتبادل الخبرات والاستفادة من إجراءات العمل المعمول بها في الأردن.

وأبدى الحقباني إعجابه بالتطور التقني والهندسي وإجراءات العمل القضائي والتنفيذي والجانب التنظيمي الكبير للقضاء الأردني الذي قال انه «يسابق الزمن»، مؤكداً أن إجراءات العمل في المحاكم الأردنية ستكون ضمن قاعدة البيانات التي ستستفيد منها السعودية في بناء تجربتها.



وكان الوفد السعودي قام بجولة في محكمة بداية عمان أمس الأحد استمع خلالها إلى شرح عن آليات العمل والبرامج المستخدمة في دوائر التنفيذ. وقدمت رئيسة قسم خدمات المحاكم في وزارة العدل فاتن العبويني محاضرة حول أنظمة المعلومات المستخدمة في دائرة التنفيذ وحوسبة أعمال المحاكم والية النظام المحوسب لإدارة القضايا التنفيذية الحقوقية والجزائية ودور الوزارة في حوسبة دوائر التنفيذ وتطويرها وعن التحديثات الجوهرية في برنامج (ميزان ٢) التي ساهمت في تسريع إجراءات التقاضي.

مقابلات

مقابلة مع موظف في مديرية الشؤون الإدارية

جمال إبراهيم خاطر



بعد ثلاثة أشهر سيغادرنا منهيًا واحدًا وعشرين سنة من الخدمة لم تجعله متوانيا يوماً عن العمل بجد ونشاط وإخلاص. رغم صعوبة عمله، ابتسامته ووجه السموح هما أول ما يستقبلنا في الصباح عند بوابة الوزارة، أب لأربعة أبناء... انه الموظف جمال إبراهيم خاطر.

س: أخبرنا عن طبيعة عملك؟؟

ج: أعمل كسائق وعملت خلال الأشهر الأخيرة في المساعدة على اصطاف السيارات في كراج الوزارة.

س: متى تتواجد عند بوابة الوزارة؟

ج: أتواجد كل يوم الساعة السابعة والنصف.

س: كم عدد المركبات التي تتعامل معها كل يوم؟

ج: أتعامل مع ٦٠ - ٧٠ مركبة يومياً من مركبات الموظفين، وغيرها من مركبات المراجعين للوزارة التي قد تساوي هذا العدد.





س: هل تواجه صعوبة في عملك؟ كيف؟

ج: الاضطرار للوقوف تحت أشعة الشمس لساعات طويلة، لدرجة أنني أصبت بضربة شمس في احد أيام الصيف الحارة. أيضاً، أواجه صعوبة مع بعض المراجعين للوزارة، الذين يصرون على إدخال مركباتهم في كراج الوزارة الداخلي على الرغم من وجود المساحات الفارغة لمركباتهم في الكراج الخارجي، الأمر الذي يتسبب بصعوبة خروج ودخول سيارات الوزارة من وإلى الكراج الداخلي.

س: هل لك مواقف جيدة مع بعض الموظفين أو ملاحظات ايجابية أو سلبية؟

ج: جميع من تعاملت معهم هم أناس طيبين ولم أتعرض أبداً لأي موقف غير لائق من احدهم، إلا انه يحزنني مغادرة وانتقال بعض الموظفين الذي اعتدت السلام عليهم ورؤيتهم خلال فترة خدمتهم في مركز الوزارة.

س: ما هي حكمتك في الحياة؟

ج: حكمتي في الحياة هي من جد وجد ومن سار على الدرب وصل، ونصيحتي هي حافظ على الابتسامة فتبسمك في وجه أخيك صدقة.

ملاحظة: المقابلة تمت عند بوابة الوزارة.



اعرف بلدك

وادي رم



ما بين الحلم و الحقيقة، يقضي السائح أوقاته في وادي رم، الذي يسمى أيضاً وادي القمر، نظراً لتشابه تضاريسه مع تضاريس القمر، و بين الجبال الشاهقة التي تنتصب في المنطقة يستطيع الزائر أن يلمس صفاء الطبيعة في الصحراء العربية، و خاصة في فصل الربيع ومن هذا الوادي، يرى الزائر سفوح الأودية ذات الرمال الحمراء، و هي تعانق الجبال في ارتفاعاتها الشامخة.



يقع وادي رم يقع بمنطقة حسمي في جنوب الأردن، على بعد ٧٠ كيلومترا شمالي مدينة العقبة الساحلية، و فيها أعلى القمم الجبلية في جنوب بلاد الشام

وتعتبر جبال رم تحدياً ممتعاً لهواة التسلق، كما يستطيع الزائرون السير في دروب الوادي، و التوغل بعيداً عن مساربه الفسيحة، أو القيام برحلات جماعية على ظهور الجمال، و التخيم في الوادي، في مخيم خاص مزود بكل ما يلزم للمبيت المريح، كما تستهوي الزائر الرحلات بسيارات الدفع الرباعي. و تقام في هذه المنطقة عروض للبالونات والمناطيد، تزخرف السماء بألوانها الزاهية. أما أكثر ما يشد الزائر فهو مراقبة غروب الشمس، و هي تغطس في الوادي بلونها الأحمر المبهر، ثم رؤية النجوم التي تطل على الوادي من سماء بعيدة عن قمم الجبال، لكنها قريبة إلى القلوب.

يمتاز بوجود الجبال الشاهقة نسبياً فيه، ففيه أعلى القمم الجبلية في جنوب بلاد الشام وهما: جبل أم الدامي وجبل رام. الطريق الرئيسي إلى وادي رم وقرية رم الصغيرة ينحدر شرقاً من الطريق الصحراوي عند حوالي خمسة كيلومترات إلى الجنوب من مدينة القويرة وخمسة وعشرين كيلومترا إلى الشمال من العقبة. ومن هناك يمتد الطريق بطول يصل إلى حوالي ٣٥ كيلومترا عبر الصحراء وينتهي حتى وادي رم.



يعتبر وادي رم من أكثر المناطق السياحية في الأردن التي يأتي إليها السياح من جميع أنحاء العالم نظراً للطبيعية الموقع والتي لم يصنعها أي إنسان وإنما هي من فعل الطبيعة على الرغم من وجود نقوش ثمودية وإسلامية.

بقي أن نذكر أن وادي رم كان موقع تصوير معظم مشاهد الفيلم الملحمي الشهير
"لورنس العرب" "Lawrence of Arabia" للمخرج ديفيد لينس، وبطولة
بيتر أوتول و أليس جينيس وعمر الشريف.



منوعات

اغرب المحاكمات في التاريخ

محاكمة قتيبة

بدأت المحاكمة

نادى الغلام : يا قتيبة (هكذا بلا لقب) فجاء قتيبة وجلس أمام القاضي جُمِيع ثم قال القاضي : ما دعواك يا سمرقندي؟ قال : اجتاحتنا قتيبة بجيشه ولم يدعنا إلى الإسلام ويمهلنا حتى ننظر في أمرنا. التفت القاضي إلى قتيبة وقال : وما تقول في هذا يا قتيبة ؟

قال قتيبة : الحرب خدعة وهذا بلد عظيم وكل البلدان من حوله كانوا يقاومون ولم يدخلوا الإسلام ولم يقبلوا بالجزية ... قال القاضي : يا قتيبة هل دعوتهم للإسلام أو الجزية أو الحرب

قال قتيبة : لا إنما باغتناهم لما ذكرت لك ... قال القاضي: أراك قد أقررت ، وإذا أقر المدعي عليه انتهت المحاكمة، يا قتيبة ما نصر الله هذه الأمة إلا بالدين واجتتاب الغدر وإقامة العدل.

ثم قال: قضينا بإخراج جميع المسلمين من أرض سمرقند من حكام وجيوش ورجال وأطفال ونساء وأن تترك الدكاكين والدور، وأن لا يبق في سمرقند أحد، على أن ينذرهم المسلمون بعد ذلك !!

لم يصدقوا الكهنة ما شاهدوه وسمعوه، فلا شهود ولا أدلة ولم تدم المحاكمة إلا دقائقاً معدودة، ولم يشعروا إلا والقاضي والغلام وقتيبة ينصرفون أمامهم، وبعد ساعات قليلة سمع أهل سمرقند بجلبة تعلو وأصوات ترتفع وغبار يعم الجنبات، ورايات تلوح خلال الغبار، فسألوا فقيل لهم إنَّ الحكم قد نُفِذَ وأنَّ الجيش قد انسحب، في مشهدٍ نقشعر منه جلود الذين شاهدوه أو سمعوا به ..

وما إن غربت شمس ذلك اليوم إلا والكلاب تتجول بطرق سمرقند الخالية، وصوت بكاءٍ يُسمع في كل بيتٍ على خروج تلك الأمة العادلة الرحيمة من بلدهم، ولم يتمالك الكهنة وأهل سمرقند أنفسهم لساعات أكثر، حتى خرجوا أفواجاً وكبير الكهنة أمامهم باتجاه معسكر المسلمين وهم يرددون شهادة أن لا إله إلا الله محمد رسول الله ..

فيا لله ما أعظمها من قصة، وما أنصعها من صفحة من صفحات تاريخنا المشرق، أريتم جيشاً يفتح مدينة ثم يشتكي أهل المدينة للدولة المنتصرة، فيحكم قضاؤها على الجيش الظافر بالخروج؟ والله لا نعلم شبه لهذا الموقف لأمة من الأمم .

بقي أن تعرف أن هذه الحادثة كانت في عهد الخليفة الصالح عمر بن عبدالعزيز حيث أرسل أهل سمرقند رسولهم إليه بعد دخول الجيش الإسلامي لأراضيهم دون إنذار أو دعوة فكتب مع رسولهم للقاضي أن احكم بينهم فكانت هذه القصة التي تعتبر من الأساطير.

محاكمة العالم جاليليو

في عام ١٩٨٠ قرر الفاتيكان إعادة محاكمة العالم الشهير جاليليو المتوفى سنة ١٦٤١ بعد مرور ٣٥٠ سنة على إدانته لأنه قال أن الأرض تدور حول الشمس بينما كان الاعتقاد السائد في عصره أن الأرض ثابتة والشمس هي التي تتحرك حولها ولقد عقدت محكمة من الرهبان المتعصبين عام ١٦٣٣ لمحاكمة جاليليو بسبب تقديمه للبراهين الحاسمة على أن الأرض هي التي تدور حول الشمس وبالرغم من إرغام هذا العالم الايطالي على إنكار آرائه والتراجع عنها والاعتراف بأن الأرض ثابتة فقد صدر الحكم بمنعه من البحث العلمي والإقامة الجبرية في منزله ليقضي بقية عمره معزولاً عن العالم فقد خلالها بصره ومات

في سجنه المنزلي وبعد مرور مئات السنين وتزايد أعداد من يطالبون برد اعتبار هذا العالم أعيدت محاكمته وصدر الحكم ببراءة جاليليو من تهمة التشكيك في المعتقدات الدينية لتجيء هذه البراءة بعد موت جاليليو ب ٣٥٠ سنة.

حقائق علمية

- ١- النسور تستطيع التحليق إلى ارتفاع ١٥,٠٠٠ قدم ومع هذا تستطيع رؤية قارض صغير يسعى على سطح الأرض .
- ٢- لا تتوقف أسنان الفأر عن النمو، ولهذا يعمل الفأر على قرض كلما يصادفه حتى لا تطول إلى حد لا يسعها فمه .
- ٣- ذكاء ببغاء متوسط يعادل ذكاء طفل في الخامسة من عمره .
- ٤- يزيد وزن لسان الحوت الأزرق على وزن فيل بالغ.
- ٥- بإمكان المعدة التمساح هضم الفولاذ لأنها مليئة بالأحماض .
- ٦- تستطيع البومة أن تدير رأسها بشكل دائري .
- ٧- لا تأكل السباع والنمور وغيرها من الحيوانات المفترسة الحيوانات التي تنفق نتيجة لتعرضها لصاعقة .
- ٨- القلب أقوى عضلة في جسم الإنسان ويعتبر أعظم مضخة في العالم فهو يعمل بلا توقف ويضخ ١٣٠٠ لتر من الدم يومياً، ويستطيع في ٧٠ سنة أن يضخ ٣٥٠ مليون لتر وهي كمية تكفي لملء ناطحة سحاب مكونة من ١٠٠ طابق والشغل الذي يبذله يكفي لدفع ثقل وزن ١٠ أطنان إلى ارتفاع ١٦ كم.
- ٩- يكلفنا الابتسام تحريك ١٧ عضلة .

طرائف من القضاء

أفحمت القاضي

بنى بعض أغنياء البصرة بيتا جميلا، وكان في جواره بيت لعجوز يساوي
عشرين دينارا ففكر في شرائه، وبذل لها فيه مئتي دينار، فلم تبعه فقيل لها: إن
القاضي يحجر عليك لسفاهتك حيث ضيعت مئتي دينار لما يساوي عشرين دينارا.
فقالت: فلم لا يحجر على من يشتري بمئتي دينار ما يساوي عشرين دينارا؟
فأفحمت القاضي ومن معه، وترك البيت في يدها إلى أن ماتت.

خذها وانصرف

تنازع شخصان وذهبا إلى جحا - وكان قاضيا - فقال المدعي: لقد كان هذا
الرجل يحمل حملا ثقيلًا، فوقع على الأرض، فطلب مني أن أعاونه، فسألته عن
الأجر الذي يدفعه لي بدل مساعدتي له، فقال (لا شيء) فرضيت بها وحملت
حملة. وهأنذا أريد أن يدفع لي اللاشيء. فقال جحا: دعواك صحيحه يا بني،
اقترب مني وارفع هذا الكتاب. ولما رفعه قال له جحا: ماذا وجدت تحته؟ قال:
لا شيء. قال جحا: خذها وانصرف.

أتعاب الاستشارة

خطفت قطة المحامي من ملحمة أحدهم قطعة لحم تزن أكثر من نصف كيلو غرام
فصعب على اللحم أن يطالب المحامي بثمنها، ولكنه لجأ إلى الحيله فقال
للمحامي: يا أستاذ إذا خطفت قطة ما قطعة لحم من محلي فمن يكون المسؤول

عنها؟ أجاب المحامي: طبعاً يكون صاحبها هو المسؤول عنها. فقال اللحام: إذن تفضل وأدفع لي ثمن نصف كيلو من اللحم كانت قطنكم قد خطفتها من محلي. المحامي: بكل سرور ، وكم ثمنها ؟ اللحام نصف دينار . فنفذ المحامي ما طلب اللحام، واعتذر له على ما بدر من القطه اللعينة . وعند الظهر تلقى اللحام إنذاراً رسمياً حمله من مكتب المحامي يطالبه في بدفع مائة دينار أتعاب الاستشارة ، فدفعها اللحام نادماً على اللحظة التي أضطر فيها أن يستشير المحامي.

إدارة التحرير

الناطق الإعلامي ومدير مديرية الاتصال
السيدة منى ابو هنطش

سكرتاريا التحرير

اختصاصي اتصال خارجي
الآنسة رزان خضر

اختصاصي اتصال داخلي
السيد محمود منصور

اختصاصي اتصال
السيد مهند حناقة

وزارة العدل

هاتف: ٤٦٠٣٦٣٠

فاكس: ٤٦٢٢١٤٦

الرد الآلي: ٥٠٠٨٠٨٠

البريد الإلكتروني: feedback@moj.gov.jo

نشرة وزارة العدل الإخبارية: نشرة دورية تصدر عن مديرية الاتصال في وزارة العدل